

مذكرة تفاهم بين حكومة الجمهورية التركية وحكومة الوفاق الوطني بدولة ليبيا

تعزيزاً لأواصر الأخوة بين بلدنا Libya وتركيا.
ورغبة من حكومتي البلدين في تقوية فرص التعاون في مختلف المجالات.
وإدراكاً منها بأن تسوية أوضاع المشروعات المتعاقد عليها بين كيانات ليبية وشركات تركية
وشراكات مشتركة ليبية تركية (الأطراف المتعاقدة) يمكن أن يتم على أفضل وجه من خلال
حوار مباشر فيما بينها.
وفي ضوء حضور الاجتماع الموقع من قبل معالي وزير التخطيط المفوض في حكومة الوفاق
الوطني الليبية ومعالي وزيرة التجارة التركية بمدينة أنقرة في 31 يناير 2019
فإن حكومتي البلدين توصلنا إلى التفاهمات الآتية:

1. يؤكدان على أهمية استئناف العمل في تنفيذ مشروعات التنمية في ليبيا لأثرها المباشر في تحقيق الاستقرار في ليبيا ولكونها تؤسس لشراكة حقيقة بين البلدين.
2. يدعوان الأطراف المتعاقدة على تنفيذ المشروعات إلى البدء في مشاورات مباشرة فورية في إطار حوار بناء يراعي الظروف العامة الاستثنائية التي كان لها الأثر في وقف العمل في المشروعات في المرحلة السابقة والوفاء بالحقوق والالتزامات المترتبة عليها.
3. يحثان الأطراف المتعاقدة على اتفاق على آليات استئناف العمل في المشروعات وإيجاد الحلول للمسائل والصعوبات وتسوية الالتزامات والحقوق المتعلقة بها بما يراعي مصالحهما المشتركة.
4. يشجعان الأطراف المتعاقدة على إجراء تقييم شامل للمشروعات فنياً واقتصادياً وجدوى الاستمرار فيها، وتحديد أولوياتها و مباشرة العمل فيها، أو الغانها وتصفية الحقوق والالتزامات المتعلقة بها، ويشجعن الأطراف المتعاقدة على التوصل لاتفاق بشأن الاستئناف المحتمل للمشروعات أو تسوية الحقوق والالتزامات في غضون 90 يوماً بعد دخول مذكرة التفاهم هذه حيز التنفيذ، وإذا لم تتمكن الأطراف المتعاقدة من البدء في المفاوضات أو التوصل إلى اتفاق، أو إذا كان سيتم إنهاء المشروع، تقوم الأطراف المتعاقدة بإعداد حساب ختامي وتسوية الحقوق والالتزامات ذات الصلة في غضون 180 يوماً بعد دخول مذكرة التفاهم هذه حيز التنفيذ.
5. توصيán الأطراف المتعاقدة ببذل كل جهد لتسوية ما قد ينشأ من مسائل خلاف بالطرق الودية آخذة في الاعتبار مصالحها الآنية والمستقبلية.

6. تبذل الحكومتان أفضل المشورة والرأي لتشجيع الأطراف المتعاقدة على الوصول إلى نتائج تحقق الأهداف المرجوة، وتقريب وجهات النظر في حالة الخلاف بينها، إذا لزم الأمر، وإذا طلبت الأطراف المتعاقدة مساعدتها.
7. تشجع الأطراف المتعاقدة إلى التوصل إلى اتفاقات تواءم مع حقوقها والتزاماتها التعاقدية، وستدعم الحكومتان الإمتثال لتلك الاتفاques، وتدعيم الحكومتان وتراعي أية التزامات قد تكون كلتا الحكومتين أو الكيانات المرتبطة بها قد دخلت فيها فيما يتعلق بالمشاريع التي ينفذها المقاولون الأتراك.
8. اتفقت الحكومتان على أن يعقد فريق العمل الوزاري المشترك اجتماعاً ربع سنوي بالتناوب بين طرابلس وأنقرة - أو في مكان آخر يتفقان عليه لاحقاً - لمتابعة تنفيذ مذكرة التفاهم هذه.
9. تدخل مذكرة التفاهم هذه حيز التنفيذ من تاريخ استلام آخر إخطار كتابي يقوم من خلاله الطرفان بإخطار بعضهما البعض، من خلال القنوات الدبلوماسية، باستكمال إجراءاتهما القانونية الداخلية المطلوبة لدخول مذكرة التفاهم هذه حيز التنفيذ.
- حررت ووُقعت بمدينة أنقرة في 13 أغسطس 2020 في نسختها باللغات العربية والتركية والإنجليزية وجميعها متساوية في الحجية، وفي حالة وجود تعارض بين النسخ يعتمد النسخة الإنجليزية

عن حكومة الوفاق الوطني بدولة ليبيا

عن حكومة الجمهورية التركية

د. الطاهر الجهيسي
وزير التخطيط المفوض



روسان بكجان
وزير التجارة

